A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/47/459
22 September 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة

UNILINGUAL LINGUISTIQUE
Section unilingue de traduction
ARCHIVES
Prière de retourner au bureau E. 4123

الدورة السابعة والأربعون
البند ٢٣ من جدول الأعمال

مسألة جزيرة مايوت القمرية

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٤	٢
ثانيا - المعلومات الواردة من البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة	٥	٢
ثالثا - المعلومات الواردة من البعثة الدائمة لجزر القمر لدى الأمم المتحدة	٦	٣
رابعا - المعلومات المقدمة من منظمة الوحدة الافريقية	٧	٥
خامسا - ملاحظات ختامية	٨	٧

121092 091092 051092 92-45687

أولا - مقدمة

١ - في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ , اتخذت الجمعية العامة القرار ٩/٤٦ بشأن مسألة جزيرة مايوت القمرية . وفي الفقرتين ٥ و ٦ من ذلك القرار ، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام بأن يظل على اتصال مستمر بالأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن هذه المشكلة وأن يبذل مساعيه الحميدة بغية إيجاد حل سلمي لها قائم على التفاوض ، وأن يقدم تقريرا عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين .

٢ - وفي ١٩ أيار/مايو ١٩٩٢ ، وجه الأمين العام مذكرة شفوية إلى الممثلين الدائمين لجزر القمر وفرنسا لدى الأمم المتحدة ، يوجه فيها انتباههما إلى محتويات قرار الجمعية العامة ٩/٤٦ ، ويدعوهما إلى تزويده بأي معلومات ذات صلة لإدراجها في تقريره الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة .

٣ - وفي ١٩ أيار/مايو ١٩٩٢ أيضا ، وجه الأمين العام للأمم المتحدة رسالة إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، يوجه فيها انتباهه إلى الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٩/٤٦ ، ويطلب منه أن يوافيه بمعلومات عن أي إجراء اتخذته منظمة الوحدة الافريقية في البحث عن حل سلمي ، قائم على التفاوض ، لهذه المشكلة .

٤ - ووفقا للفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٩/٤٦ ، يقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة ، استنادا إلى الردود الواردة من البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة ، والبعثة الدائمة لجزر القمر لدى الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية .

ثانيا - المعلومات الواردة من البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة

٥ - في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، وجهت البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة مذكرة شفوية إلى الأمين العام ، فيما يلي نصها :

"منذ اعتماد القانون رقم ٧٦ - ١٢ المؤرخ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، أصبح لجزيرة مايوت مركز إقليم متمتع بالحكم الذاتي الداخلي تابع للجمهورية . وهذا المركز الخاص ، الذي منح للجزيرة بموجب قانون اعتمده البرلمان الفرنسي ، لا يحول دون حدوث تطورات لاحقة .

"وقد أتاح جو الثقة الذي قام بين جزر القمر وفرنسا إجراء حوار بين الحكومتين ، وانطلاقا من هذه الروح ، أعلن رئيس الجمهورية ، متحدثا باسم فرنسا ، أن فرنسا على استعداد للبحث عن شروط لإيجاد حل لمشكلة مايوت ، وفقا لمقتضيات قانونها الوطني ومقتضيات القانون الدولي .

"ولا تزال فرنسا على استعداد للإسهام في إيجاد حل عادل ودائم ، وفقا لدستورها ومع احترام رغبات السكان المعنيين . وبناء على ذلك ، يجري حوار بناء ومستمر ، على أرفع مستوى ، مع جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية ، كما تجلى ذلك في الزيارة التي قام بها الرئيس جوهر إلى فرنسا في شباط/فبراير ١٩٩٢" .

ثالثا - المعلومات الواردة من البعثة الدائمة لجزر القمر لدى الأمم المتحدة

٦ - في رسالة مؤرخة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ وموجهة إلى الأمين العام ، قدمت البعثة الدائمة لجزر القمر لدى الأمم المتحدة المعلومات التالية بشأن المسألة :

"أصبحت جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية ، التي كانت مستعمرة فرنسية سابقة ، بلدا مستقلا في ٦ تموز/يوليه ١٩٧٥ ، وقبلت عضوا في الأمم المتحدة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ بموجب القرار ٣٣٨٥ (د - ٣٠) الذي اعتمدته الجمعية العامة بالإجماع ، ولم تشترك فرنسا في التصويت .

"واعترفت الأمم المتحدة باستقلال دولة جزر القمر المكونة من أربع جزر هي القمر الكبرى وأنجوان وموهيلي ومايوت ، فأيدت بذلك احترام مبدأ عدم المساس بسلامة الحدود الموروثة من الحكم الاستعماري .

"لذلك ، وبناء على العرف السليم الذي يربط بين جميع الدول ، بما في ذلك فرنسا ، تعتبر الأمم المتحدة جزر القمر كيانا واحدا .

"وعلى الرغم من اعتماد قرار الأمم المتحدة ، واعتماد منظمات أخرى مثل منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز لقرارات تعترف باستقلال جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية ، لا تزال فرنسا ، السلطة الاستعمارية السابقة ، تتمسك بوجودها وإدارتها في جزيرة مايوت القمرية .

"والتفسير الذي قدمته فرنسا هو أن سكان مايوت صوتوا بأغلبية الثلثين ضد الاستقلال .

"ومع ذلك ، ينبغي أن نشير إلى أنه ، في ظل الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الطرفين ، تعهدت فرنسا باحترام وحدة جزر القمر وسلامة أراضيها .

"وتنص المادة ١ من القانون الصادر في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ على ضرورة أخذ رأي شعب جزر القمر عن طريق استفتاء يوضح ما إذا كان هذا الشعب يريد أن يصبح مستقلا أو أن يبقى في نطاق الجمهورية الفرنسية .

"وتنص المادة ٥ على أنه على الرغم من أنه سيجري عد للأصوات في الاقتراع السري على أساس كل جزيرة على حدة ، سيتم نشر النتائج الإجمالية فقط ؛ وسيقرر البرلمان أي إجراء سيتخذ بناء على نتائج الاستفتاء في غضون ستة أشهر .

"وقد دأبت حكومة جزر القمر ، في سعيها إلى إيجاد تسوية لهذه المشكلة ، على تفضيل الحوار والاتفاق ، تمشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتوصيات المنظمات الدولية ، التي تدعو الطرفين المعنيين إلى الدخول في محادثات بغية التوصل بسرعة إلى حل مرض .

"وأدت الأحداث المحزنة التي وقعت في جزر القمر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ إلى عقد اجتماع مائدة مستديرة حضره ممثلون لمختلف الاتجاهات السياسية في البلد حيث أكدوا مجددا ، بالإجماع ، أن مايوت تابعة لجمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية ، وطالبوا بإعادة إدماجها في الكيان الوطني .

"وبعد انتخاب الرئيس سعيد محمد جوهر ، وعقب اجتماعه في باريس وفي موروني مع رئيس الجمهورية الفرنسية ، أكد الرئيس مجددا عزمه على حل هذه المشكلة المحزنة . وتحقيقا لهذه الغاية ، أعلن نهجه الجديد القائم على إجراء مناقشة ثلاثية تضم السلطات الفرنسية وسلطات جزر القمر علاوة على سكان مايوت .

"وسلم الرئيس ميتران ، في رده على رئيس جزر القمر في هذا الصدد ، بأنه يجب اتباع نهج محدد وعملي من أجل النجاح في تجاوز هذا الخلاف المؤسف .

"إن هذه الإرادة السياسية التي أبداها الجانبان الفرنسي والقمري على السواء يجب أن تلقى التأييد من جانب المجتمع الدولي بوجه عام ، ومن جانب الأمم المتحدة بوجه خاص ، كي يتسنى البدء ، بسرعة ، في حوار بين الطرفين بغية إيجاد حل عادل ودائم لمطلب جزر القمر .

"ولا تزال مسألة جزيرة مايوت القمرية مدرجة في جدول أعمال الدورة العادية للمنظمات الأخرى خلاف الأمم المتحدة وهي منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز .

"وكل القرارات المختلفة التي اعتمدت بشأن هذا الموضوع تؤكد من جديد سيادة جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية على جزيرة مايوت القمرية . وتطالب حكومة فرنسا بالتعجيل بعملية المفاوضات مع حكومة جزر القمر بغية التوصل بسرعة إلى حل عادل ودائم يتفق مع رغبات المجتمع الدولي والقانون الدولي .

"وعلى الرغم من التضامن والتأييد اللذين لقيتهما هذه المسألة من جانب الهيئات الدولية فإنه لم يحرز سوى تقدم عملي طفيف .

"ولهذا السبب فإن حكومة جزر القمر تود من جديد أن تطلب إلى الأمين العام أن يبذل مساعيه الحميدة لمواصلة القيام بدور الوساطة بغية زيادة التقريب بين الطرفين سعيا إلى التوصل إلى تسوية عادلة ومنصفة تنطوي على احترام السلامة الإقليمية لجمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية وسيادتها" .

رابعا - المعلومات المقدمة من منظمة الوحدة الافريقية

٧ - في رسالة مؤرخة في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٢ وموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، أبلغ الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية الأمين العام للأمم المتحدة أن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية قد اعتمد في دورته العادية السابعة والعشرين القرار AHG/Res.201 (XXVII) بشأن جزيرة مايوت القمرية . وقدم الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية نص القرار AHG/Res.201 ، الذي تنص فقراته على ما يلي :

"...

"٢ - يؤكد من جديد سيادة جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية على جزيرة مايوت القمرية ؛

"٣ - يؤكد من جديد تضامنه مع شعب جزر القمر في تصميمه على استعادة الوحدة السياسية لبلده والذود عن سيادته وسلامته الإقليمية ؛

"٤ - يناشد الحكومة الفرنسية تلبية المطالب المشروعة لحكومة جزر القمر على النحو المبين في قرارات منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ؛

"٥ - يدعو الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية إلى بذل قصارى جهودها ، على الصعيد الفردي والجماعي ، من أجل إعلام وتوعية الرأي العام الفرنسي والدولي بمسألة جزيرة مايوت القمرية وحمل الحكومة الفرنسية على إنهاء احتلال جزيرة مايوت ؛

"٦ - يوجه نداء إلى جميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية والمجتمع الدولي بأن تدين ، وترفض رفضا قاطعا ، أي شكل من أشكال المحادثات يمكن أن تنظمه فرنسا بشأن جزيرة مايوت القمرية حول المركز الدولي القانوني للجزيرة ، إذ أن الاستفتاء على تقرير المصير الذي أجري في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ لا يزال يشكل الاستشارة الوحيدة الصحيحة التي تنطبق على الأرخبيل ؛

"٧ - يوجه أيضا نداء إلى جميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية والمجتمع الدولي بأن تدين أية مبادرة يمكن أن تتخذها فرنسا من أجل إشراك جزيرة مايوت القمرية في لقاءات بصفة مستقلة عن جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية ؛

"٨ - يفوض اللجنة السباعية المخصصة لمسألة جزيرة مايوت القمرية ، التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، والأمانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية أن تستأنفا الحوار مع السلطات الفرنسية لبذل المزيد من الجهود الرامية إلى إعادة جزيرة مايوت القمرية إلى جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية في أقرب وقت ممكن ؛

"٩ - يطلب مواصلة إدراج مسألة جزيرة مايوت القمرية في جدول أعمال جميع اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية إلى أن تعاد جزيرة مايوت القمرية إلى جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية .

"..." .

خامسا _ ملاحظات ختامية

٨ - ظل الأمين العام على اتصال وثيق بجميع الأطراف ، وأبلغهم باستعداده لبذل مساعيه الحميدة في البحث عن حل سلمي للمشكلة .

- - - - -